محاضرة -05- المدرسة الطبيعية "الفيزو قراط"

ظهرت مدرسة الطبيعيين في **فرنسا** في منتصف القرن **الثامن عشر** ،وكان على رأسها **الدكتور "فرانسوا كناي"**،(**1694-1774**)،طبيب لويس الخامس عشر،ومن أتباعه "**الماركيز دي ميرابو**"(**1715-1789**)،و "**ديبون دي نيمو**"(**1739-1817**)،ولئن كان لكل واحد من هؤلاء الكتاب أسلوبه الخاص في عرض أفكاره وآرائه،سواء في مجال التحليل الاقتصادي ،أو السياسة الاقتصادية ،إلا أنهم جميعا يتفقون فيما بينهم حتى في أدق التفاصيل الصغيرة،ولكن لاشك أن المبدع الرئيسي لأفكار الطبيعيين هو الدكتور "**كناي**".

وقد خلف تطبيق مبادئ التجاريين خلال ثلاثة قرون ،أثار سيئة كان لها رد فعل قوي في الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين،فقد كان تطبيق السياسة الاقتصادية للتجاريين مدعاة إلى تدهور حال المزارعين ،نتيجة لتدني وانخفاض دخولهم،بسبب انخفاض أسعار المنتجات الزراعية عند مستوى منخفض ،بهدف تشجيع الصناعة وتنمية إنتاجها على حساب الزراعة.

ولذلك فقد ساد الشعور بضرورة تصحيح وإصلاح تلك الأوضاع فجاءت آراء الطبيعيين انعكاسا لهذا التطور ومحاولة تلافي العيوب التي تمت الإشارة إليها،ويمكن تلخيص أهم هذه الآراء فيما يلي:

أولا-فكرة النظام الطبيعي:

يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية **لقوانين الطبيعة**،لا دخل لإرادة الإنسان في وجودها. وهذه القوانين تحكم كافة الظواهر الاقتصادية ،وتقوم هذه القوانين على مبدأين:

المبدأ الأول:مبدأ **المنفعة الشخصية**،فالمنفعة الشخصية هي الحافز الأساسي الذي يدفع الناس ويحفزهم على النشاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة.

المبدأ الثاني:فهو **مبدأ المنافسة**،وينطوي على أن كل فرد يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق منفعته الشخصية ،ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع فيحد ذلك من انطلاق كل فرد في تحقيق منافعه الشخصية.

وعن طريق هذين المبدأين تضلع القوانين الطبيعية بتنظيم الحياة الاقتصادية، وتتميز هذه القوانين الطبيعية بمميزات وخصائص رئيسية ،يكمن إجمالها فيما يلي:

أ-أنها **مطلقة لاستثناء فيها**،وأية محاولة من جانب الفرد لعدم تطبيقها ،يكون جزاؤها إلحاق الضرر به فيضطر إلى الرجوع إليها.

ب-**إنها غير قابلة للتغيير**،بمعنى أنها قوانين أزلية أبدية لا يلحقها التعديل والتبديل .

ج-**أنها عالمية**،بمعنى أنها تنطبق في جميع أنحاء العالم بصرف النظر عن ظروف كل بلد وخصائصه التي تميزه عن غيره من البلاد.

د-**أنها قوانين إلهية**،بمعنى أن الله هو الذي فرضها وختمها،ولما كان الله سبحانه طيبا لا يريد الشر للناس،فإن تلك القوانين لابد وان تكون طيبة هي الأخرى،فلا يمكن أن ينتج عن تطبيقها ضرر للناس.

ثانيا-الثروة والإنتاج:

يرى الطبيعيون بأن **ثروة الأمم** تتمثل في ما تقوم به من إنتاج،وعرفوا الإنتاج بأنه:"**كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا**"،واستخلصوا من ذلك أن **الزراعة** هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا،لأنها هي وحدها التي تؤدي إلى أن يحصل المزارع على كمية من الموارد أكبر من كمية الموارد(البذور الأخرى) المستخدمة في عملية إنتاج المحاصيل.

أما **التجارة والصناعة والمهن الحرة** ، فليس من النشاط الاقتصادي المنتج،لأنهما يقتصران على تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل،دون أن تضيفا ناتجا صافيا جديدا،أي دون أن تضيفا منتجات مادية جديدة.

ثالثا-نظرية الطبيعيين في الضريبة:

لقد نادي الطبيعيون بأن تقتصر وظيفة الدولة على فرض ضريبة واحدة على الزراعة ،في شكل **ضريبة على الإنتاج الصافي** لدى المزارعين،وقد أسس الطبيعيون فكرتهم هذه على أنه لو فرضت الدولة الضريبة على الصناع والتجار،فإنهم سيقومون بأدائها،ولكنهم سينقلون عبئها إلى الزراع،وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار هذه الضريبة، وكذلك لو فرضنا الضريبة على الملاك المزارعين،فإنهم ينقلون عبئها على الزراع،برفع الثمن الذي يتقاضونه منهم على استخدام الأرض،فالزراع في نهاية المطاف هم الذين يتحملون عبء الضريبة.

رابعا-الدورة الاقتصادية:

لقد بين **فرانسوا كناي** ،مؤسس المدرسة الطبيعية ،كيف يمكن تداول الناتج الصافي الذي ينتج في بلد معين داخل اقتصاد هذا البلد،وذلك في كتابه "**الجدول الاقتصادي**"،الذي نشره سنة 1758،ولما كان طبيبا فقد شبه في مؤلفه هذا التداول والدخل من الزراعة في الحياة الاقتصادية

"**بالدورة الدموية**"في جسم الإنسان.ومن ثم أطلق **كناي** على هذا التداول للمنتجات اسم "**الدورة الاقتصادية**" وذلك بناء على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:في هذه المرحلة يتم إنتاج الناتج الصافي من مختلف المحاصيل الزراعية (مواد غذائية ،مواد أولية)،وهذا الناتج الصافي الذي يحصل عليه المزارعون ،يعطون جزءا منه لملاك الأراضي مقابل استئجار الأرض، ويتحفظون بالجزء الباقي.

المرحلة الثانية:ينفق ملاك الأراضي بعض ما يحصلون عليه للحصول على ما يلزمهم من منتجات المزارعين، فيعطون إذن بعض نقودهم للزراع،وينفقون البعض الأخر على ما يحصلون عليه من الصناع والتجار.

المرحلة الثالثة:أما ما يحصل عليه الصناع والتجار من دخل (حصيلة مبيعات منتجاتهم)،فينفقون هذا الدخل لدى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من المنتجات الغذائية والمواد الأولية لنشاطهم الاقتصادي.

وهكذا يتضح في النهاية أن كل الدخل المحقق من قيمة الناتج الصافي من الزراعة يؤول في النهاية إلى طبقة المزارعين بعد أن يمر **بالدورة الاقتصادية** مكتملة الحلقات.تبدأ بالزراع وتنتهي بهم.

ووفقا لتصورات "**كناي**"،فإن المجتمع يتشكل من طبقات ثلاث هي:

الطبقة المنتجة:وتضم المزارعين الذي يفلحون الأرض وكل الأعمال ذات العلاقة باستغلال الغابات،المناجم،المحاجر،الصيد، وتربية الماشية.

الطبقة المالكة: وتتمثل في طبقة الأفراد الذين يملكون الأرض الزراعية والطبقة الحاكمة ورجال الكنيسة.

الطبقة العقيمة: وتشمل الصناع والتجار وأصحاب المهن الحرة،الذين لا يضيفون شيئا بعملهم في زيادة الثروة الاجتماعية بصورة مباشرة ،و لايقصد الطبيعيون بوصف هذه الطبقة "بالعقيمة"بأنها عديمة الفائدة،ولكنهم يقصدون أن أعمال هذه الطبقة لا تنتج ناتجا صافيا إضافيا.

خامسا- تقييم إسهام المدرسة الطبيعية:

نادي الطبيعيون بترك **النشاط الاقتصادي حرا**،ويرجع لهم الفضل في تأسيس المذهب الفردي أو المذهب الحر،وبأن تمتنع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية،مع قصر وظيفة الدولة على الأمن والعدالة والقيام بالأشغال العامة ،فخالفوا بذلك سياسة التجاريين، وأصروا على أن يترك تصدير المنتجات الزراعية إلى الخارج حرا،و أن تمتنع الدولة عن تطبيق إجراءات التجاريين، وتلغي

القيود التي كانت موجودة من قبل على التصدير. وبأن تطبق تلك الحرية الاقتصادية في الداخل وفي العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

وحجة الطبيعيين في تأييد هذه السياسة الحرة ،أنها وحدها التي تمكن من انطباق القوانين الطبيعية،فتؤدي إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين.

أسهمت مدرسة الطبيعيين في جعل الاقتصاد السياسي علما مستقلا قائما بذاته كغيره من العلوم الأخرى، فقد خلص **كناي** الدراسات الاقتصادية من تبعيتها للفلسفة والدين ،وقرر بأن الثروة والإنتاج وتوزيع الناتج الكلي وتداوله بين الطبقات المختلفة، يعتبر مشكلة من المشكلات الاقتصادية يمكن أن تعزل عن بقية المشكلات الأخرى لتدرس بطريقة علمية ،بقصد الوصول إلى قوانين عامة بصددها.

لم تنظر المدرسة الطبيعية إلى النقود على أنها تشكل ثروة كما كان الحال عند التجاريين،بل كانت الثروة عند الطبيعيين في "**الإنتاج**" الذي عرفوه بأنه:" **العمل الذي يخلق مادة جديدة**".

لكن يؤخذ على المدرسة الطبيعية ،أن الاقتصاد لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة مطلقة عامة، كتلك التي تخيلها الطبيعيون، ذلك أن الظاهرة الاقتصادية تتغير وتتطور تبعا للقوانين التي تحكمها فالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية في مجتمع إقطاعي تختلف عن تلك التي تحكمها في مجتمع صناعي متقدم.

كما أن فكرة الطبيعيين عن **الإنتاج** كانت قاصرة ومحدودة،وذات طابع مادي،فالإنتاج لا يتمثل فقط في خلق ناتج مادي جديد، وإنما يشمل أيضا كل عمل من شأنه أن يشبع حاجات الإنسان أو يساعد على هذا الإشباع.